



اللجنة الدائمة للسكان التقرير السنوي 2018



اللجنة الدائمة للسكان
التقرير السنوي 2018

يناير 2019م

الفهرس

الصفحة	العنوان
1	تقديم
3	أولاً: السياسة السكانية
17	ثانياً: ورش العمل واللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية
29	ثالثاً: الأعمال والنشاطات والفعاليات الداخلية والخارجية
37	رابعاً: التوعية والإعلام

تقديم

تنفيذاً لخطة عملها السنوية، أنجزت اللجنة الدائمة للسكان تقريرها السنوي 2018 الذي يلخص حصاد عام كامل من الجهد والعمل الدؤوب في مجالات مختلفة أهمها:

- ❖ السياسة السكانية: اشتملت هذه الفقرة على إيجاز مكثف لبرنامج عمل المرحلة الثانية (نوفمبر 2018- أكتوبر 2019) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022).
- ❖ وقد تضمنت الفقرة الثانية استعراضاً موجزاً لأهم اللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية التي نظمتها اللجنة خلال العام المنصرم، بما في ذلك احتفالية اللجنة باليوم القطري للسكان.
- ❖ وفي سياق متصل، احتوت الفقرة الثالثة على أهم مشاركات اللجنة في الفعاليات والنشاطات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالسكان والتنمية.
- ❖ أما الفقرة الخامسة والأخيرة من هذا التقرير، فقد خصصت لاستعراض ما تقوم به اللجنة من جهود وما تنشره من مواد إعلامية تهدف إلى التعريف بأعمالها والتوعية بالقضايا السكانية.

هذه وسواها من النشاطات والجهود التي يرصدها هذا التقرير تدفعني لتوجيه الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجازها خلال العام الفائت، ولاسيما خبراء وباحثي المكتب الفني للجنة، ومجموعات العمل والوزارات والهيئات الحكومية والأهلية المعنية بتطبيق برنامج عمل السياسة السكانية، آملاً في استمرار بذل الجهود بما يسهم في تحقيق شعار اللجنة المتمثل بـ «نحو حياة أفضل للسكان».

والله ولي التوفيق،،

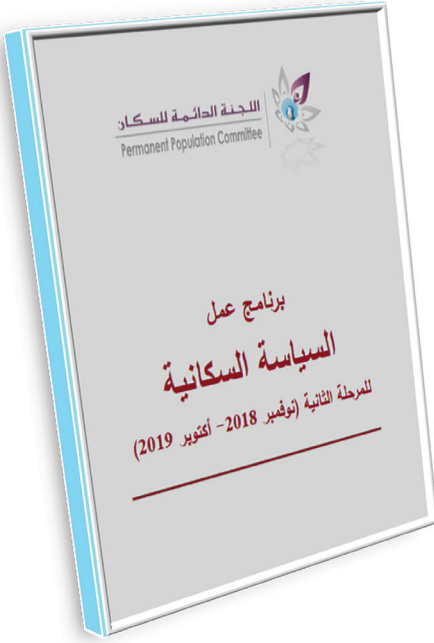
الدكتور صالح بن محمد النابت

رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

رئيس اللجنة الدائمة للسكان

أولاً السياسة السكانية

برنامج عمل المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر



يتضمن برنامج عمل المرحلة الثانية (نوفمبر 2018- أكتوبر 2019) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022) استبانة المتابعة كأداة منهجية لرصد الواقع السكاني لدولة قطر.

وقد صممت هذه الاستبانة بطريقة فنية تتيح لمجموعات العمل تعبئتها وإعادتها للمكتب الفني للجنة إلكترونياً بيسر وسهولة مرفقة بصور عن الوثائق التي يمكن إرسالها بالبريد الإلكتروني أو تسليمها يدوياً لخبراء وباحثي المكتب.

ومن أجل ضبط إيقاع العمل وتوجيهه بين مجموعات العمل الست المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية الجديدة، تم تضمين هذا البرنامج خطة زمنية لكل خطوة من خطوات المرحلة الثانية من مراحل المتابعة.

وفي سياق متصل، فقد تضمن البرنامج المذكور عرضاً مبسطاً ومكثفاً لمنهجية العمل في هذه

المرحلة، إضافة إلى إرشادات ملء استبانة المتابعة التي يمكن أن تسهل على مجموعات العمل الكيفية التي تتم بموجبها عملية تسجيل البيانات الكمية والنوعية بدقة عالية وتوثيق مصدرها أصولاً، إذ لن تكون لآلية معلومة قيمة تذكر إذا لم تكن مُسندة بصورة صحيحة. كما يتضمن البرنامج المذكور عرضاً مكثفاً لمهام رؤساء وأعضاء مجموعات العمل المكلفون بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية للدولة.

1. الخطة الزمنية:

الجهة	تاريخ الفعالية	الفعالية
المكتب الفني	من 1 حتى 30 نوفمبر 2018	- وضع المسودة الأولى
مجموعات العمل والمكتب الفني	من 1 حتى 15 ديسمبر 2018	- المراجعة والتدقيق والإعداد النهائي
مجموعات العمل والمكتب الفني	من 15 حتى 30 ديسمبر 2018	- تدريب مجموعات العمل ملء الاستبانة
مجموعات العمل	بداية شهر يناير 2019	❖ البدء بجمع المعلومات
	أواخر شهر أبريل 2019	❖ آخر موعد لتسليم الاستبانة مملوءة
المكتب الفني	حتى نهاية مايو 2019	❖ مراجعة الاستبانة وتدقيقها وتحليل بياناتها
	يونيو- أكتوبر 2019	❖ إعداد تقرير "حالة سكان قطر 2019"

2. إعداد استبانة المتابعة:

أ. تحديد الأولويات

تشير نتائج المرحلة الأولى (نوفمبر 2017 – أكتوبر 2018) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022) إلى وجود بعض التحديات التي تقف عائقاً أمام تحقيق أهداف السياسة السكانية، والتي قام فريق البحث في المكتب الفني بحصرها سعيًا منه لفتح باب النقاش حولها في اليوم القطري للسكان الذي تم الاحتفال به في الثلاثين من أكتوبر 2018، والذي شارك فيه رؤساء وأعضاء مجموعات عمل تنفيذ السياسة السكانية.

وبعد مناقشات مستفيضة أجرتها كل مجموعة من مجموعات العمل الست في اليوم المذكور، اقترح المجتمعون عدداً من الإجراءات التي قام خبراء المكتب الفني بمعالجتها وتصنيفها بحسب محاور السياسة السكانية. ولضيق المساحة هنا، سنكتفي فيما يلي بعرض خلاصة المناقشات التي أجرتها مجموعة السكان والقوى العاملة، وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى: السكان والقوى العاملة

م	التحديات	الإجراءات الممكنة لمواجهة التحديات
1	من المؤكد أن المعالجة الجذرية لاختلال التركيبة السكانية المتعلق بتزايد أعداد الوافدين تكمن في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 الداعية إلى التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. غير أن تحقيق هذا الهدف يواجه عدداً من التحديات، فكيف يمكن مواجهتها؟	وضع قوائم تفصيلية بالتخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة في المؤسسات المعنية، ولاسيما في وزارة التعليم والتعليم العالي، وتقييم المجتمع بهذه التخصصات وأهميتها من خلال المناهج التعليمية ووسائل الإعلام وغيرها. إعطاء أبناء القطريين ومواليد قطر وحملة الوثائق الأولية (بعد القطريين) في الابتعاث للتخصص في مجالات اقتصاد المعرفة، وفي تعيين المتخصصين منهم في الوظائف المناسبة. تحديد برامج محددة لمجالات الابتعاث المرتبطة باقتصاد المعرفة من قبل وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية.
2	دعت السياسة السكانية للحد من استفدام العمالة، لكن نتائج المتابعة أشارت إلى وجود تحديات بهذا الشأن، حيث العمالة لا تزال في تزايد، فكيف يمكن مواجهة هذه التحديات؟	التأكيد على التوجه الخاص بتوظيف أبناء القطريين ومواليد قطر وحملة الوثائق في مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة. تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على متابعة برنامج السياسة السكانية فيما يتعلق بزيادة عدد القطريين ومن في حكمهم (أبناء القطريين، مواليد قطر، حملة الوثائق).
3	شددت السياسة السكانية على العمل من أجل التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة، مع ذلك تشير نتائج المتابعة إلى استمرار وجود مثل هذه العمالة، فما العمل لمواجهة هذا التحدي؟	تقدير الاحتياجات الفعلية للشركات من العمالة حسب حجم العمل قبل منح الموافقة على الاستقدام. العمل على سن تشريع يلزم الشركات بتوظيف نسبة معينة من كل من أبناء القطريين ومواليد قطر وحملة الوثائق، وكذلك أفراد عائلات المقيمين في مهن محددة (مثل المندوب، السائق، المحاسب ... إلخ). تشديد الحملات التفتيشية على الشركات للتأكد من عدم مخالفة ضوابط استقدام العمالة، بغية الحد من العمالة الوهمية.

بعد ذلك، قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بالإعداد النهائي للاستبانة المرحلة الثانية (نوفمبر 2018- أكتوبر 2019) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، أخذاً بعين الاعتبار مقترحات مجموعات العمل المشار إليها سابقاً ومضيفاً عليها بالاعتماد على الأسس المنهجية التالية:

1. وفقاً لنتائج المرحلة الأولى (نوفمبر 2017- أكتوبر 2018) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، فإن أي من أهداف هذه السياسة لم يتحقق بشكل كلي وإنما بشكل جزئي في بعض الحالات، وبالتالي فإن استبانة المتابعة في المرحلة الثانية اعتمدت ذات الأهداف المعتمدة في وثيقة السياسة السكانية دون تغيير أو تعديل يذكر عليها.
2. التعديل الذي تم إدخاله على استبانة المرحلة الثانية يتعلق ببعض الإجراءات المرتبطة بهذا الهدف أو ذاك من أهداف السياسة السكانية، والتي نُفذت بالفعل إما كلياً أو جزئياً؛ وارتباطاً بما سبق، تمت إضافة بعض المؤشرات على الاستبانة الجديدة. وهنا لا بد من الإشارة إلى ما يلي:

❖ انطلاقاً من أن معظم المؤشرات الكمية التي اعتمدت في استبانة المرحلة الأولى كانت لرصد اللحظة الراهنة آنذاك، فإن البيانات التي تم جمعها حولها تعد أساساً لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات، وبالتالي الأهداف المرتبطة بها، في السنوات المقبلة. لهذا، لم يتم طرح هذه المؤشرات في المرحلة الثانية، بل طرحت مؤشرات محدودة جداً لقياس ما لم يتم قياسه في المرحلة الأولى.

❖ وفي سياق متصل، تركز استبانة المرحلة الثانية على المؤشرات النوعية التي، بالإضافة إلى مساهمتها في رصد واقع الإجراءات، فإنها تساعد أيضاً على تحديد ما إذا كان هذا الإجراء أو ذاك قد تم إدماجه في خطط وسياسات واستراتيجيات الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية أم لم يدمج.

بناءً على كل ما سبق، تم وضع استبانة المرحلة الثانية من مراحل المتابعة، كما هو مبين في الفقرة اللاحقة. ونظراً للحجم الكبير لهذه الاستبانة، فإننا سنكتفي فيما يلي بعرض ما جاء فيها حول المحور الأول من محاور السياسة السكانية الستة، أي محور السكان والقوى العاملة، وذلك على النحو التالي:

ب. وضع استبانة المتابعة

المحور الأول: السكان والقوى العاملة

الهدف 1: زيادة عدد المواطنين				السكان والقوى العاملة		
إجراء 1: الإسراع في استصدار التشريع الخاص بصندوق الزواج						
البيان	واقعه الفعلي		المؤشر المستهدف			
	غير موجود	موجود كإجراء في طور:				
		التخطيط				التشريع
					وجود توجه للإسراع في استصدار التشريع المذكور	

إجراء 2: إدخال مضامين خفض المهور وتكاليف الزواج في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي					
					وجود حملات وبرامج إعلامية في وسائل الإعلام (تلفزيون، إذاعة، صحف) تهدف لخفض المهور وتكاليف الزواج
					وجود حملات في مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر...) تدعو لخفض المهور وتكاليف الزواج

إجراء 3: تعميم صالات الأفراح منخفضة التكاليف على مختلف البلديات					
					وجود خطة لإنشاء صالات أفراح منخفضة التكاليف في البلديات التي لا تتواجد فيها مثل هذه الصالات

إجراء 4: إعادة تأهيل وتدريب الراغبين من المتقاعدين القطريين لتمكينهم من العودة إلى العمل					
					وجود برامج وخطط حكومية لتمكين الراغبين من المتقاعدين بالالتحاق بدورات تدريبية تساعد على العودة إلى العمل

الهدف 2: دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة					
--	--	--	--	--	--

إجراء 1: توسيع نطاق الأتمتة (المبينة) في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة					
					وجود توجه لدى شركات القطاع الخاص لتوسيع نطاق الأتمتة، ودعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار

إجراء 2: منح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بتحديث وسائل إنتاجها وأتمتها					
					وجود تدابير عملية لاتخاذ الإجراء المذكور

إجراء 3: العمل على تحديد التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة، وتثقيف المجتمع بأهمية هذه التخصصات					
البيان	واقعه الفعلي			المؤشر المستهدف	
	غير موجود	موجود كإجراء في طور:			
		التخطيط	التشريع		
					وجود قوائم تفصيلية بالتخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة في المؤسسات المعنية، ولاسيما في وزارة التعليم والتعليم العالي ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية
					وجود برامج وحملات إعلامية لتثقيف المجتمع بأهمية التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة
					وجود توجه في مناهج التعليم للتوسع في التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة

إجراء 4: حث المؤسسات التعليمية على ابتعاث القطريين وأبناء القطريين ومواليد قطر وحملة الوثائق للتخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة					
					وجود توجه لدى المؤسسات التعليمية لابتعاث الفئات المذكورة للتخصص في اقتصاد المعرفة
					عدد المتبعثين للتخصص في مجالات اقتصاد المعرفة من كل من الفئات المذكورة

الهدف 3: الحد من استقدام العمالة

إجراء 1: الاحتفاظ بالعمالة الموجودة والإفادة منها في مشاريع جديدة (تدوير العمالة). واشتراط أولوية تشغيل العمالة الموجودة في الدولة من قبل الشركات التي ترسو عليها المشاريع

					وجود تدابير فعلية لتدوير العمالة
					وجود شروط تقضي بأولوية تشغيل العمالة الموجودة في الدولة في التعاقد مع الشركات التي ترسو عليها المشاريع

إجراء 2: إعطاء الأولوية في التوظيف (بعد القطريين) لأبناء القطريات ومواليد قطر وحملة الوثائق في مختلف المؤسسات الحكومية الخاصة

					وجود توجه لإعطاء الأولوية للفتات المذكورة في المؤسسات الحكومية
					وجود توجه لإعطاء الأولوية للفتات المذكورة في شركات القطاع الخاص

إجراء 3: تسهيل منح موافقات الاستقدام لعائلات الوافدين للدولة ممن يحتاجهم سوق العمل

البيان	واقعه الفعلی				المؤشر المستهدف
	غير موجود	موجود كإجراء في طور:			
		التخطيط	التشريع	التنفيذ	
					وجود آليات ووسائل تسهيل تشغيل أفراد عائلات الوافدين في المؤسسات المختلفة

إجراء 4: منح شركات القطاع الخاص حوافز لإحلال قطريين ومن في حكمهم (أبناء القطريات، مواليد قطر، حملة الوثائق) محل الوافدين في وظائف مناسبة بالقطاعين الخاص والمختلط

					وجود الحوافز المذكورة
--	--	--	--	--	-----------------------

إجراء 5: إنشاء المزيد من مراكز الاستقدام في البلدان المرسلة للعمالة، تتولى التحقق من مؤهلات وخبرات العمالة

	عدد المراكز المنشأة في البلدان المرسلة للعمالة
--	--

الهدف 4: التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة	
--	--

إجراء 1: إجراء دراسات حول الاحتياجات الفعلية لسوق العمل					
وجود دراسات حول الاحتياجات الفعلية لسوق العمل					

إجراء 2: تعزيز الجهود الهادفة لمنع نشاط الشركات الوهمية والاتجار بالتأثيرات					
وجود آليات لتقدير الاحتياجات الفعلية للشركات من العمالة حسب حجم العمل قبل منح الموافقة على الاستقدام					
وجود حملات تفتيشية دورية مشددة للتأكد من التزام الشركات بظوابط استقدام العمالة، ومن عدم وجود عمالة وهمية لديها					

الهدف 5: العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركيز جنسيات معينة في بعض المهن	
--	--

إجراء 1: متابعة واقع توزع الجنسيات على المهن					
وجود بيانات محدثة دورياً حول توزع الجنسيات على المهن					

إجراء 2: إعطاء أولوية الاستقدام للجنسيات الأقل تركيزاً في مهن معينة، ولاسيما الجنسيات العربية					
وجود توجه لمنح الجنسيات العربية الأولوية في الاستقدام للمهن المختلفة					

3. جمع البيانات:

أ. إرشادات تعبئة استبانة المتابعة

بداية لا بد من التأكيد على أمرين هاميين، هما:

❖ اللجنة الدائمة للسكان (وبطبيعة الحال أيضاً المكتب الفني للجنة ومجموعات العمل المختلفة) هي جهة مكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية وليس تنفيذه. وهذا يعني ضرورة الحصول على البيانات والمعطيات الخاصة بمؤشرات المتابعة الكمية والنوعية من مصدرها حصراً وليس من أي جهة أخرى.

❖ وارتباطاً بما سبق، لا بد أن تكون البيانات التي يتم الحصول عليها مشفوعة بموافقة مصدرها وموثقة أصولاً.

وقبل التوجه للجهات المعنية بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية بهدف الحصول منها على البيانات والمعطيات الكمية والنوعية حول مؤشرات المتابعة، لابد من الاطلاع الجيد على استبانة المتابعة والتقيد بالإرشادات التالية المتعلقة بتعبئتها:

❖ الانتباه إلى الصياغات التالية لبعض مؤشرات المتابعة:

- **وجود توجه:** ويعني ذكر فيما إذا كان لدى الجهة المعنية بالتنفيذ خطط أو مشاريع أو تدابير أو تشريعات أو برامج خاصة بهذا الإجراء أو ذاك. وفي حال تم التأكد من وجودها تدون في خانة (البيان) باختصار وأخذ صورة أو نسخة منها لتسليمها مع الاستبانة للخبير المشرف في المكتب الفني. وينطبق هذا الكلام على كل الصياغات المماثلة ك:

• وجود مواد تعليمية وإرشادية....

• وجود تدابير عملية....

• وجود آليات ووسائل...

• وجود نظام معلومات إلكتروني....

• وجود دراسة

• وجود برنامج

• وجود لجان وطنية

• الخ

- بالنسبة لهذا النوع من المؤشرات النوعية أو الكيفية (نص قانون أو تدابير أو لوائح تنظيمية..)، تتم تعبئة حقل واحد فقط من الحقول الأربعة الموجودة في خانة (الواقع الفعلي) للمؤشر الكيفي المستهدف، كما هو مبين

العمل على تحديد التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة، وثقيف المجتمع بأهمية هذه التخصصات				
البيان	واقعه الفعلي			المؤشر المستهدف
	غير موجود	موجود كإجراء في طور:		
		التخطيط	التشريع	
				وجود قوائم تفصيلية بالتخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة في المؤسسات المعنية، ولاسيما في وزارة التعليم والتعليم العالي ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية
				وجود توجه في مناهج التعليم للتوسع في التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة

ففي حال كان المؤشر المنبثق عن الإجراء في طور التنفيذ يعبأ باللون الأخضر، وفي حال كان في طور التشريع يعبأ بالبرتقالي وفي طور التخطيط بالأصفر. أما في حال كان الإجراء غير موجود في أي طور من الأطوار المشار إليها، فيعبأ الحقل بالأحمر. وبعد تعبئة خانة واحدة فقط باللون الذي ينطبق على واقع المؤشر النوعي (مرة أخرى: لا يجوز تعبئة أكثر من خانة أبداً)، تعبأ خانة (البيان) بتعليق مختصر عن واقع المؤشر النوعي مدعوماً بالوثائق كمشاريع القوانين، أو الخطط أو التوجيهات المكتوبة...الخ (مرة أخرى: فبالإضافة إلى تنزيل ملخص عن الوثيقة في خانة (البيان) لا بد من تقديم صورة عنها عند تسليم استبانة المتابعة إلى خبير المكتب الفني المشرف على مجموعة العمل).

- عدد...أو: نسبة...أو: معدل...أو: التوزيع العمري...الخ كلها مؤشرات كمية تحتاج لعرض بيانات رقمية أو إحصائية حولها في خانة (البيان) وفي أسفل الخانة يتم توثيق مصدر هذه البيانات.

العمل على تحديد التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة، و تثقيف المجتمع بأهمية هذه التخصصات				
البيان	واقعه الفعلي			المؤشر المستهدف
	غير موجود	موجود كإجراء في طور:		
		التخطيط	التشريع	
..... المصدر:.....				عدد المبتعثين للتخصص في مجالات اقتصاد المعرفة من كل من الفئات المذكورة

- وبالنسبة لهذا النوع من المؤشرات الكمية (جدول أو شكل بياني أو رقم إحصائي..)، فإنه من الممكن تنزيلها في هذه الخانة التي تم تصميمها بحيث يمكن التحكم بسعة المادة التي تتضمنها، مع الانتباه إلى ضرورة توثيق المصدر التي تم الحصول على البيانات الكمية منه أسفل الخانة المذكورة.

ملاحظة هامة: بالنسبة لمؤشرات المتابعة الكمية، وخلافاً لمؤشرات المتابعة الكيفية، لا تتم تعبئة أي من الخانات الأربعة ذات الألوان المختلفة (موجود في طور: التنفيذ، التشريع، التخطيط/ غير موجود)، بل الذهاب فوراً لعرض المعطيات الإحصائية في خانة (البيان).

ب. مهام ومسؤوليات رؤساء وأعضاء مجموعات العمل

❖ رؤساء المجموعات

رئيس المجموعة هو المسؤول عن متابعة الإجراءات العملية والتطبيقية المتعلقة بتحقيق الأهداف الفرعية لغايات السياسة السكانية وإجرائاتها، وهو المشرف على عمل أعضاء مجموعته من حيث توزيع المهام عليهم والتنسيق بينهم ومتابعة أدائهم، ويشرف كذلك على ضمان التنسيق الكامل بين مختلف المؤسسات المشاركة في تنفيذ ما يتعلق بالمحور المعني من السياسة السكانية وتذليل العقبات. ومن مهامه كذلك الإشراف على إعداد التقارير الدورية الشهرية لمجموعته التي تبين التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية. وهو يقوم بوجه خاص بما يلي:

- الدعوة لاجتماع شهري لفريق العمل، وتنظيم اجتماعاته ووضع خطة زمنية لأنشطته، وتزويد إدارة المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بمحضر الاجتماع الشهري.
- تحديد وتوزيع مسؤوليات أعضاء فريق العمل المكلف بمتابعة تنفيذ الإجراءات المعتمدة في برنامج عمل السياسة السكانية.
- التنسيق مع باقي فرق العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ محاور السياسة السكانية.
- حل العقبات (إن وجدت) في الوقت المناسب أو التواصل مع المكتب الفني للجنة للمساعدة في حلها.
- حضور الاجتماعات الدورية لرؤساء مجموعات العمل مع المكتب الفني.
- المشاركة في النشاطات والفعاليات المختلفة للجنة الدائمة للسكان، ولاسيما اليوم القطري للسكان الذي يحتفل به سنوياً في الأسبوع الثالث من أكتوبر.
- إجراء تقييم لكل عضو من أعضاء فريق العمل في نهاية كل مرحلة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية ورفع إدارة المكتب الفني للجنة لتحديد المكافأة السنوية للعضو، وذلك وفقاً لنموذج خاص يتم تزويد رئيس الفريق به في حينه.

❖ أعضاء المجموعات

عضو الفريق هو المسؤول المباشر عن متابعة كل الإجراءات العملية والتطبيقية التي يحددها فريق تنفيذ السياسة السكانية، من أجل تحقيق غايات وأهداف المحور المعني من السياسة السكانية كما ورد في برنامجها المعتمد بالتشاور والتنسيق مع رئيس الفريق. ويشارك عضو الفريق في العمل على ضمان التنسيق الكامل بين مختلف المؤسسات المشاركة في تنفيذ ذلك المحور وتذليل العقبات. ومن مهامه كذلك المشاركة في إعداد التقارير الدورية الفصلية والمرحلية لمجموعته التي تبين التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الخاص بمحور السياسة السكانية الخاص بفريقه، وهو يقوم بوجه خاص بما يلي:

- متابعة تنفيذ غايات وأهداف السياسة السكانية فيما يخص مجال عمله ضمن محور السياسة السكانية الخاص بفريقه.
- المشاركة في وضع الخطة الزمنية لأنشطة الفريق بما يتوافق مع برنامج عمل السياسة السكانية.
- المساهمة في ضمان مواصلة أنشطة الفريق.
- التنسيق مع رئيس الفريق والأعضاء الآخرين بغية تزويد المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بتقارير مستمرة ودورية حول التقدم المحرز في تنفيذ المحور المعني من برنامج عمل السياسة السكانية.
- المشاركة في تحديد مسؤوليات الجهات المشاركة في تنفيذ المحور المعني من السياسة السكانية.
- حضور مختلف اجتماعات الفريق والفرق الفرعية والمشاركة في أعمالها ومتابعتها وإعداد محاضرها.

ثانياً

ورش العمل واللقاءات
والاجتماعات والدورات
التدريبية

1. ورشة عمل إدارة الهجرة:



بتاريخ 2 أبريل 2018 نظمت اللجنة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (المكتب شبه الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي) والمنظمة الدولية للهجرة، ورشة عمل حول «أسس إدارة هجرة العمالة الوافدة: الفرص والتحديات في دول الخليج العربية»، وذلك بمشاركة خبراء وفنيين وأكاديميين وممثلين عن الوزارات وجهات المجتمع المدني المعنية.

وقد هدفت هذه الورشة إلى:

- النظر في إدارة العمالة الوافدة من منظور دراسة واقع ومستقبل السياسات المتعلقة بحركة تنقل العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي،
- تعريف المشاركين بالمفاهيم الدولية الخاصة بمصطلح المهاجر
- توضيح الفرق بين المهاجر الدائم والعامل الوافد.
- سبل التعاون المقترحة للعمل على مواجهة تحديات التركيبة السكانية في دولة قطر
- التوصل إلى مجموعة من التوصيات المتعلقة بإدارة الهجرة



وفي هذه المناسبة، أشار سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب، وزير التخطيط التنموي والإحصاء (رئيس جهاز التخطيط والإحصاء حالياً)، ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، في كلمته التي ألقاها بالنيابة عنه السيد سلطان الكواري، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، إلى أن دولة قطر استقبلت خلال السنوات العشر الماضية أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة التي يتجاوز عددها اليوم مليوني عامل، والذين يأتون من مختلف دول العالم، ويعملون في مختلف قطاعات الدولة الإنتاجية منها والخدمية، ويعيشون في جو من التعاون والتآزر مع المواطنين القطريين، ويتمتعون بجميع الحقوق التي أقرتها التشريعات القطرية، ويلتزمون بواجباتهم،

وأوضح أنه في الوقت الذي تقدر فيه دولة قطر الجهود التي يبذلها الوافدون إليها، سواء كانوا من فئة الخبراء والمتخصصين، أو من العمال العاديين، إلا أنها حريصة على معالجة الآثار التي يمكن أن تتركها أعداد الوافدين الكبيرة، وتنوع جنسياتهم وثقافتهم على التركيبة السكانية والخصائص الثقافية للمجتمع القطري...

مشيراً في هذا الصدد إلى التحديات المترتبة على ذلك من حيث الضغط المتزايد على الخدمات المختلفة، مثل: الصحة والتعليم والبنية التحتية وغيرها من الخدمات العامة، التي تحرص الدولة على توفيرها لضمان ظروف حياة آمنة وكريمة لكل من يعيش على أرض قطر.

2. احتفالية اليوم القطري للسكان 2018:



بتاريخ 2017/10/30، احتفلت اللجنة الدائمة للسكان باليوم القطري للسكان 2018، تحت شعار: «عام على انطلاق السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022)». وقد شارك في هذه الاحتفالية ممثل عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأعضاء اللجنة الدائمة للسكان وممثلون عن الوزارات والهيئات المعنية بقضايا السكان والتنمية، ورؤساء المجموعات التنفيذية وأعضاؤها، والمشاركون في إعداد السياسة السكانية واستراتيجية التنمية الوطنية، وغيرهم من ممثلي مؤسسات وهيئات المجتمع المدني.

وقد هدفت الاحتفالية إلى استعراض عام لما تم إنجازه خلال السنة الأولى من تطبيق السياسة السكانية الثانية، وتحديد أولويات المرحلة الثانية (نوفمبر 2018 – أكتوبر 2019) من مراحل تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية المذكورة، والإضاءة على الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل توظيف ناجح للآليات المؤسسية الهادفة لتحقيق التوازن بين النمو السكاني والتنمية في دولة قطر.



سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النابت

وقد افتتح فعاليات اليوم القطري للسكان لسعادة الدكتور/ صالح بن محمد النابت، وزير التخطيط التنموي والإحصاء (رئيس جهاز التخطيط والإحصاء حالياً) ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، بكلمة رحب فيها بضيوف الاحتفالية واستعرض فيها أبرز الإنجازات التي تحققت خلال السنة الأولى من تطبيق برنامج عمل السياسة السكانية الثانية، سواء في مجال السكان والقوى العاملة، أو مجالات التعليم والصحة أو تمكين المرأة والطفولة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة أو غيرها.

وأكد سعادته على أن «معدلات النمو السكاني تميل نحو الاستقرار التدريجي، كما تتحسن بنية القوى العاملة، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تركيبة سكانية أكثر توازناً ومعدل نمو أكثر استدامة». كما أشاد بالتعاون المؤسساتي القائم بين جميع الوزارات والهيئات المعنية بالسكان والتنمية، بوصفه من أهم شروط نجاح السياسة السكانية.



سعادة السيد/ محمد بن عبد الله الرميحي

وألقى سعادة السيد/ محمد بن عبد الله الرميحي، وزير البلدية والبيئة سابقاً، كلمة ضيف شرف الاحتفالية، عبر فيها عن تقديره العميق لما تقوم به وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، واللجنة الدائمة للسكان من أنشطة، وما تصدره

من نشرات ودراسات تسهم في رفع مستوى الوعي السكاني في الدولة، مؤكداً أن «النمو الحضري السريع في قطر عموماً ومدينة الدوحة خصوصاً هو إحدى متطلبات التنمية الشاملة، وإحدى ثمارها في ذات الوقت، وهو كذلك أحد أهم مظاهر التقدم الاقتصادي والعمراني الذي تشهده البلاد، إلا أن لهذا النمو الحضري السريع إشكاليات تعاملت معها السياسة السكانية».



السيد/ آسر طوسون

وتلى ذلك كلمة للسيد/ آسر طوسون الممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان لدول مجلس التعاون الخليجي، ومقره في مسقط- سلطنة عمان، أكد فيها على أهمية السياسة السكانية لدولة قطر ودورها في طرح الحلول العملية للواقع لسكاني في الدولة. وأشار إلى دور الصندوق في تقديم الدعم الفني لمتابعة تنفيذ برنامج العمل الجديد.

كما تحدث السيد آسر طوسون عن الدور الإقليمي لدولة قطر في قضايا السكان والتنمية، مؤكداً على تطوير التعاون المشترك بين الصندوق واللجنة الدائمة للسكان.

وفي الجلسة الثانية من جلسات اليوم القطري للسكان 2018، عقدت ندوة حوارية أدارها الأستاذ/ عبد الهادي الشاوي، مدير المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، وقُدمت فيها ثلاثة عروض لممثلين عن المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، ووزارة الثقافة والرياضة، وجامعة قطر حول «الآليات الممكنة لتحقيق التوازن النسبي بين السكان والتنمية».

كما عرضت السيدة/ آمال بنت عبد اللطيف المنايعي، المدير التنفيذي للمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي ورقة عمل بعنوان «تمكين الشباب وأثره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، حيث أكدت أن الشباب في دولة قطر قد حققوا إنجازات في مجالات التعليم والصحة والمشاركة المجتمعية. وأن «شباب اليوم هم من يحمل مشعل التنمية حتى عام 2030»، وأن تمكين الشباب هو الطريق لإنفاذ التنمية المستدامة ورؤية قطر الوطنية من منظور منظمات المجتمع المدني. كما تحدثت عن الأهداف الاستراتيجية للمراكز التابعة للمؤسسة في المشاريع التي تخص الشباب، وعن مختلف الفرص المتاحة أمام المزيد من تمكين الشباب نحو بناء دولة العلم والمعرفة.



واستهلت السيدة/ مها عيسى الرميحي، عضو اللجنة الدائمة للسكان عن وزارة الثقافة والرياضة، عرضها بالحديث عن الواقع السكاني في دولة قطر من حيث تطور حجم السكان وتركزهم في بلديتي الدوحة والريان، وبينت تركيبة السكان النشطين اقتصادياً من حيث الجنس والجنسية، مؤكدة أن «العامل الحاسم في الزيادة السكانية الحاصلة في دولة قطر هو تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة للعمل فيها». ثم انتقلت للحديث عن الآثار التنموية والديموغرافية للواقع السكاني، لتخلص إلى تحديد عدد من الآليات الممكنة لتحقيق التوازن النسبي بين السكان والتنمية وبالتالي تصحيح اختلالات التركيبة السكانية للدولة.

وفي عرضها الموسوم بـ «آفاق جديدة لجسر الهوة بين الموارد البشرية والتنمية المستدامة» أوضحت الدكتورة/ كلثم علي الغانم، أستاذ علم الاجتماع في جامعة قطر، العلاقة بين السكان والموارد البشرية من منظور التنمية المستدامة، والعلاقة بين التغير السكاني والتنمية المستدامة، مؤكدة على استدامة عناصر تجدد الموارد البشرية ومبينة أن الأمر لا يتوقف عند ضمان عناصر التزويد والتجديد الكمي بل يتعداه نحو تكوين رأس مال بشري يدعم التنمية المستدامة، مع أخذ التغيرات الديموغرافية المحتملة بعين الاعتبار. ثم عرضت نموذجاً للتحديات التي يمكن أن تواجه استدامة التنمية وما يقابلها من احتياجات، محددة في ختام عرضها المسارات المنضبطة لتحقيق التنمية المستدامة.

أما الجلسة الثالثة فقد خصصت لمداورات مجموعات العمل بشأن التحديات التي تواجه تنفيذ برنامج العمل الجديد وما تراه تلك المجموعات من إجراءات لمواجهة تلك التحديات، مما يساعد على تحديد أولويات العمل في المرحلة الثانية (نوفمبر 2018 – أكتوبر 2019). وفيما يلي خلاصة لأبرز ما توصلت له كل مجموعة:

أ. مجموعة السكان والقوى العاملة

❖ في مجال التوجه نحو اقتصاد المعرفة، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- وضع قوائم تفصيلية بالتخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة في المؤسسات المعنية، ولاسيما في وزارة التعليم والتعليم العالي، وتثقيف المجتمع بهذه التخصصات وأهميتها من خلال المناهج التعليمية ووسائل الإعلام وغيرها.



- إعطاء أبناء القطريين ومواليد قطر وحملة الوثائق الأولوية (بعد القطريين) في الابتعاث للتخصص في مجالات اقتصاد المعرفة، وفي تعيين المتخصصين منهم في الوظائف المناسبة.

- تحديد برامج محددة لمجالات الابتعاث المرتبطة باقتصاد المعرفة من قبل وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية.

❖ وفي مجال الحد من استقدام العمالة، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- التأكيد على التوجه الخاص بتوظيف أبناء القطريات ومواليد قطر وحملة الوثائق في مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على متابعة برنامج السياسة السكانية فيما يتعلق بزيادة عدد القطريين ومن في حكمهم (أبناء القطريات، مواليد قطر، حملة الوثائق).

❖ في مجال التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- تقدير الاحتياجات الفعلية للشركات من العمالة حسب حجم العمل قبل منح الموافقة على الاستقدام.
- العمل على سن تشريع يلزم الشركات بتوظيف نسبة معينة من كل من أبناء القطريات ومواليد قطر وحملة الوثائق، وكذلك أفراد عائلات المقيمين في مهن محددة (مثل المندوب، السائق، المحاسب ... إلخ).
- تشديد الحملات التفتيشية على الشركات للتأكد من عدم مخالفة ضوابط استقدام العمالة، بغية الحد من العمالة الوهمية.

ب. مجموعة النمو الحضري والإسكان والبيئة

❖ في مجال تحويل المراكز الحضرية خارج بلديتي الدوحة والريان إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- العمل على فتح المدارس والمعاهد وفروع الجامعات في البلديات خارج الدوحة والريان.
- تفعيل تنفيذ المخططات المعتمدة للبلديات (بنية تحتية، خدمات صحية، مجالات عمل، مؤسسات تجارية، مساحات خضراء، أسواق الفرجان..).
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المناطق النائية بحسب النشاط الاقتصادي لكل شركة.
- تشجيع الوزارات الحكومية لإعطاء مزايا استثمارية في المناطق المذكورة (أرض، فرص استثمارية..).

❖ وفي مجال تفعيل كود البناء القطري، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- العمل على نشر الوعي بمزايا المباني الخضراء لدى المواطنين والمطورين العقاريين.

- توفير المواد المستخدمة وفقاً لمقاييس الكود القطري، ودعم الدولة لها.
- تحفيز المطورين العقاريين للالتزام بكود البناء القطري (محفزات مالية كالقروض الميسرة، إعفاءات من المصاريف والاشتراطات المتعلقة بالبناء ..).

❖ وفي مجال ترشيد استهلاك الماء والكهرباء، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- زيادة دعم المواد الصديقة للبيئة والتي تساعد على توفير الطاقة.
- التوعية الإعلامية، بما في ذلك دور خطباء المساجد.
- الاستفادة القصوى من المياه المعالجة ومياه الأمطار في الزراعة.
- تعزيز المشاريع المتعلقة باستغلال مصادر الطاقة الطبيعية (الشمس، الرياح ..).

❖ وفي مجال ضمان استيفاء المدن العمالية الشروط اللازمة لمعيشة سكانها، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- تشكيل لجنة وطنية ممثلة لكافة الوزارات للمتابعة.
- تأسيس شركة لإدارة سكن العمال.

ت. مجموعة التعليم والتدريب والشباب

❖ في مجال تحديث أساليب التعليم وإرشاد الطلبة، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- وضع دليل لكل موظف يعمل في مجال الإرشاد، يتضمن المقاييس النفسية والاجتماعية المحلية.
- إنشاء لجنة تتولى المتابعة الميدانية لعمل المرشدين النفسيين والاجتماعيين في المدارس المختلفة.

❖ وفي مجال توفير فرص تدريبية حديثة ومتنوعة، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- ربط الترشح للورشة التدريبية بحاجة الأقسام وبعمل الموظف وتخصصه.
- اختيار المدربين بحرص ودقة، بحيث يمتلكون الخبرات والمهارات المطلوبة، وتجديدهم حسب احتياجات الأقسام المختلفة.

❖ وفي مجال الاهتمام بقضايا الشباب، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- إعداد بيانات إحصائية بالشباب المتواجدين في القطاعات المختلفة وتوزعاتهم بحسب الجنس والتخصص وغيرها.
- تنويع الأنشطة الشبابية، وعدم الاكتفاء بالتركيز على الأنشطة التقليدية.
- إنشاء إدارة خاصة بمكافآت الشباب، مع الاستفادة من تجربة إدارة الإرث.

ث. مجموعة الصحة العامة والصحة الإنجابية

❖ في مجال مواكبة القطاع الصحي لتزايد سكان الدولة وتوزعهم الجغرافي، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- توفير إحصائيات دقيقة تبين الزيادة في كل من الفئات السكانية وتوزعها الجغرافي، والتنسيق مع وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية لتقدير عدد العمالة المتوقعة خلال عشر سنوات قادمة لوضع الخطط المستقبلية المناسبة.

- تعزيز الخدمات الصحية المتكاملة وتوزيعها بما يتناسب مع الكثافة السكانية، والاهتمام بالصحة الوقائية والتوعية بالوقاية من الأمراض المختلفة.

- تفعيل التأمين الصحي بحيث يشمل جميع سكان دولة قطر، بمن فيهم الزائرين.

❖ وفي مجال معرفة مدى التزام المتزوجين حديثاً بنتائج الفحص الطبي قبل الزواج، ركزت المجموعة على الأولوية التالية:

- التنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء للتأكد من التزام الطرفين بنتائج الفحص غير الملائمة للزواج.

❖ وفي مجال الحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- توفير مراكز للإنجاب المعان.

- زيادة مدة إجازة الوضع إلى سنتين.

- منح راتب لكل طفل حتى يبلغ الثامنة عشرة من العمر.

- إدماج مفاهيم وقيم الأسرة في المناهج التعليمية.

- تأسيس جمعية أهلية ذات كوادر مؤهلة لإصلاح ذات البين بغية الحد من حالات الطلاق.

❖ وفي مجال تطوير قاعدة بيانات وطنية خاصة بمؤشرات الصحة الإنجابية، ركزت المجموعة على

الأولوية التالية:

- الربط الآلي بين الجهات المعنية بالقطاع الصحي، على أن تكون وزارة الصحة العامة هي الجهة المعنية بتوفير قاعدة البيانات.

ج. مجموعة المرأة والطفولة

- ❖ في مجال رفع مشاركة المرأة في قوة العمل القطرية في القطاعين العام والخاص، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- التوسع في إنشاء حضانات في أماكن العمل.
- تعديل التشريعات الخاصة بعمل المرأة، بحيث تصبح ساعات عمل المرأة أكثر مرونة.
- توعية الأمهات بالتمييز بين المربية والخدمة، ورفع مستوى وعي المربيات بالعادات والتقاليد القطرية.

- ❖ وفي مجال التوسع في البنى الصحية ذات الصلة بالطفولة، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- إنشاء مستشفى خاص بالأطفال، وأقسام طوارئ الأطفال في مختلف البلديات.
- رفع كفاءة الكادر المتخصص في طب وتمريض الأطفال.

ح. مجموعة كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة

- ❖ في مجال الاستفادة من أصحاب الخبرات من المتقاعدين، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- تحديد الجهة المسؤولة عن إعداد قوائم تفصيلية بأصحاب الخبرات من المتقاعدين، وتكليفها بإعداد هذه القوائم.
- تحديد الإجراءات المناسبة للاستفادة من هذه الخبرات، والتحديات التي يمكن أن تواجه ذلك.

- ❖ وفي مجال الحد من تقاعد القطريين قبل السن القانوني، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- إعداد دراسة مسحية لتحديد المسببات الرئيسية للتقاعد قبل السن القانوني، بعد تحديد نسبة المتقاعدين قبل السن المذكورة.
- وضع مقترحات وتوصيات الدراسة المسحية المذكورة موضع التنفيذ.

- التوعية المجتمعية بأهمية رفع مستوى مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي.

❖ وفي مجال توفير فرص عمل مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، ركزت المجموعة على الأولويات التالية:

- مراجعة قاعدة البيانات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، وإبراز أصحاب القدرات والمهارات منهم.

- تحديد مسار توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال توثيق الإجراءات الخاصة بالترشيح والتعيين، والتأكد من التزام جهات التوظيف بنسبة 2% التي حددها القانون رقم 2 لسنة 2004، الخاص بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

- إعداد وتنفيذ برامج التأهيل والتدريب المهني لأفراد هذه الفئة بغية تمكينهم للعمل في المؤسسات الحكومية والخاصة، مع التأكد من ملاءمة بيئة العمل في هذه المؤسسات لاحتياجاتهم.

3. لقاء الخبراء:

نظمت اللجنة بتاريخ 31 أكتوبر 2018 على هامش احتفالية اليوم القطري للسكان لقاءً ضم عدداً من الخبراء الذين يمثلون اللجنة الدائمة للسكان وجامعة قطر والمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، وذلك بهدف تبادل الأفكار والآراء في إطار الملتقى المقترح عقده في شهر مارس 2019.

وقد اتفق الحاضرون في هذا اللقاء على أن يكون هذا الملتقى ذا طابع محلي، وتدعى إليه الجهات المعنية على مستوى دولة قطر، مع انفتاح على مشاركة دولية من خلال دعوة متحدثين من منظمات دولية لها تمثيلية في الدولة.

أما بخصوص موضوع الملتقى، وبعد نقاش مستفيض لمختلف جوانب التركيبة السكانية في دولة قطر والعلاقة التفاعلية بين السكان والتنمية والإشكالات المتولدة عنها (تداعيات الهجرة والعمالة الوافدة، وإدماج الشباب، ومؤهلات الموارد البشرية ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وقضايا الهوية، والسياسات السكانية، ووضع المرأة، واهتمامات منظمات المجتمع المدني...)، فقد تم الاتفاق على أن يكون موضوع الملتقى كالتالي: المنتدى الوطني الأول للسكان والتنمية المستدامة.

كما تم الاتفاق على أن ينظم هذا المنتدى على مدار يومين خلال شهر مارس 2019 (أخذاً بعين الاعتبار توقيت المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي سيعقد في نيويورك في شهر أبريل 2019)، حيث سيتم رفع الدعوات إلى الوزارات والمؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية التي ستحددها اللجنة العلمية التي تم تشكيلها للتحضير لهذا المنتدى. وستستعين اللجنة العلمية بخصوص الدعوات باللوائح المتوفرة لدى اللجنة الدائمة للسكان ولدى جامعة قطر والمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، وذلك على النحو التالي:

- دعوة حوالي 100 شخص مع التأكيد على نوعية المشاركة المتميزة في الدعوات، وطلب حضور القيادات الفاعلة القريبة من إدارات صنع القرار، مع الحرص على تغطية البعد الرسمي والشعبي

- من خلال دعوة الإعلام من أجل تغطية إعلامية تفيد الجميع.
- تكليف اللجنة الدائمة للسكان بسكرتارية المنتدى.
- أن تكون الدعوات مرفقة بشعارات الجهات الثلاث: جامعة قطر، واللجنة الدائمة للسكان، والمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي.
- تحدد اللجنة العلمية أسماء بعض الخبراء لإلقاء مداخلات مفاهيمية

4. الدورات التدريبية:

نُفذت خلال عام 2018 مجموعة من الدورات التدريبية التي شارك فيها باحثو وباحثات المكتب الفني في مجالات مختلفة، كما هو مبين في الجدول التالي:

م	موضوع الدورة	تاريخ انعقادها	الجهة المنظمة
1	إعداد وكتابة التقارير	2018/3/8-4	معهد التنمية الادارية
2	إدارة الوقت وضغوط العمل	2018/5/24 - 20	
3	مهارات الاتصال	2018/9/6-2	
4	ورشة نظام المراسلات والأرشفة	2018/9/16	وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (جهاز التخطيط والإحصاء حالياً)
5	تنمية المهارات القيادية	2018/10/ 11 - 7	معهد التنمية الادارية
6	إدارة الأداء المؤسسي	2018/11/ 8-4	
7	تنمية المهارات الإدارية الأساسية	2018/11/22 - 18	
8	إدارة وتنظيم المكاتب	2018/11/ 25 - 21	

ثالثاً

الأعمال والنشاطات
والفعاليات الداخلية
والخارجية

إضافة إلى اجتماعاتها الدورية، أنجزت اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني خلال عام 2018 عدداً من الأعمال ونظمت أو شاركت في عدد من الأنشطة والفعاليات المحلية والإقليمية والعربية والدولية، أهمها:

1. على المستوى المحلي

❖ **إنجاز التقرير الوطني الأول لدولة قطر حول مراجعة برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية:** في إطار متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماع رؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان الثامن عشر، والذي انعقد في الفترة من 27-28 نوفمبر 2017 بعمان/ الأردن، وخاصة القرارات المتعلقة بالبند الرابع حول «المراجعة الدورية لبرنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية وربطه ببرنامج عمل (أجندة) التنمية المستدامة، أنجزت اللجنة الدائمة للسكان في 30 يناير 2018 التقرير الوطني لدولة قطر حول السكان والتنمية، والذي يهدف إلى متابعة مدى تنفيذ توصيات مؤتمر القاهرة وترجمتها إلى إجراءات عملية وقوانين وتشريعات، والتعرف على العوامل المساعدة والتي من شأنها أن تساعد أو تعرقل تحقيق هذه التوصيات، إضافة إلى دعم الشراكة بين القطاع الحكومي وقطاع الجمعيات والقطاع الخاص فيما يخص البرامج المتعلقة بالسكان والتنمية.

❖ **المشاركة في الندوة الوطنية الأولى لتقرير التنمية البشرية الخامس:** في إطار اهتمام دولة قطر ببناء رأس المال البشري على أسس وقواعد متينة وتخطيط علمي سليم وفقاً لرؤية قطر الوطنية 2030، واستراتيجية التنمية الوطنية الأولى 2011-2016 والثانية 2018-2022، والسياسة السكانية للدولة، نظمت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (جهاز التخطيط والإحصاء حالياً) في 26 مارس 2018 ندوة حول التقرير الخامس من سلسلة تقارير التنمية البشرية التي تصدرها الوزارة، وذلك تحت عنوان «تنمية رأس المال البشري- نحو تحقيق التنمية المستدامة»، وبمشاركة عدد كبير من الخبراء والدوائر الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بدولة قطر. وبدورها شاركت اللجنة الدائمة للسكان بورقة عمل قدمت في هذه الندوة، حيث تناولت دور السياسة السكانية في بناء رأس المال البشري، وأهم التحديات التي تواجهها التركيبة السكانية في دولة قطر، وعرض لأهم الحلول الوطنية الموضوعة في السياسة السكانية المتعلقة ببناء رأس مال بشري وطني.

❖ **الاجتماع مع وفد منظمة العمل الدولية - مكتب الدوحة:** عقدت اللجنة الدائمة للسكان اجتماعاً يوم 28 مارس 2018 مع ممثلي مكتب منظمة العمل الدولية بالدوحة. وقد تم في الاجتماع التعريف بمكتب منظمة العمل الدولية بالدوحة وعرض خطة عمله 2018-2020، إضافة إلى عرض مجالات التعاون والشراكة الممكنة بين المكتب المذكور واللجنة الدائمة للسكان ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء.



❖ **المشاركة في استقبال وفد كلية أحمد بن محمد العسكرية:** شارك المكتب الفني للجنة في استقبال وفد كلية أحمد بن محمد العسكرية بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء (جهاز التخطيط والإحصاء حالياً) في 28 مارس 2018، حيث وضعهم مدير المكتب في صورة ما تقوم به اللجنة الدائمة للسكان من أعمال تتصل بالسياسة السكانية والدراسات المتعلقة بالتركيبة السكانية للدولة...الخ



❖ **التوقيع على خطة العمل التنفيذية بين اللجنة وصندوق الأمم المتحدة للسكان:** بتاريخ 2 أبريل 2018 تم التوقيع على خطة العمل التنفيذية بين اللجنة الدائمة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان (المكتب شبه الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي (UNFPA GCC). وبموجب خطة العمل (AWP) المذكورة (2018-2019) على مدار سنتين، يقدم الصندوق المساعدة الفنية للجنة الدائمة للسكان (QPPC) في مجال الإعلام السكاني والقضايا ذات العلاقة بآليات دمج أهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs) في السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022، وتطوير قدرات الكوادر الوطنية المعنية بقضايا السكان والتنمية.

❖ **اجتماع مشترك بين المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان ومعهد الدوحة الدولي للأسرة:** عقدت اللجنة الدائمة للسكان في يوم الأربعاء الموافق 2018/4/4، اجتماعاً مشتركاً مع معهد الدوحة الدولي للأسرة، بشأن بحث فرص التعاون والآفاق المشتركة بين الطرفين.

❖ **التعاون بين اللجنة الدائمة للسكان وجامعة قطر حول القضايا السكانية:** ضمن مساعيها الرامية إلى تفعيل عنصر الشراكة المجتمعية مع الوزارات والمؤسسات بالدولة، عقدت اللجنة الدائمة للسكان اجتماعاً مع ممثلين عن جامعة قطر في يوم الأربعاء الموافق 2018/4/18، لبحث آفاق التعاون العلمي بين الطرفين.

❖ **انتهاء مجموعات العمل من عملية جمع البيانات للمرحلة الأولى من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022:** وفقاً للخطة الزمنية المعدة سلفاً للمرحلة الأولى من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022، بدأت مجموعات العمل مع مطلع يناير 2018 بعقد اجتماعاتها لتنظيم عملها وتوزيع المهام على أعضائها الذين قاموا، وعلى مدار أربعة أشهر متوالية، بمتابعة حيثية لبرنامج عمل هذه المرحلة، فجمعوا البيانات اللازمة وزودوا المكتب الفني بها في نهاية شهر أبريل 2018.

❖ **المشاركة بورقة عمل في «مؤتمر الدوحة الثالث للاتحاد العربي للمكفوفين»:** شاركت اللجنة في مؤتمر الدوحة الثالث للاتحاد العربي للمكفوفين الذي انعقد في الفترة من 6 وإلى 8 مايو 2018 بالدوحة بورقة عمل عنوانها: «جهود دولة قطر لتعزيز مشاركة المرأة الكفيفة طبقاً لرؤية قطر 2030».



❖ **إصدار التقرير السنوي للجنة 2016:** دأبت اللجنة الدائمة للسكان على توثيق عملها في تقرير سنوي يصدر عنها، كما هو الحال بالنسبة لهذا التقرير الذي يبرصد أهم إنجازات وأنشطة اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2016.

❖ **المشاركة في الحوار الذي نظّمته مكتبة قطر الوطنية بالتعاون مع اللجنة** ببحث حول «الزيادة السكانية في قطر والآثار المترتبة عليها»: بمناسبة اليوم العالمي للسكان شاركت اللجنة في الحوار الذي نظّمته مكتبة قطر الوطنية بتاريخ 11 يوليو 2018 بالتعاون مع اللجنة الدائمة للسكان ببحث حول الزيادة السكانية في قطر والآثار المترتبة عليها، حيث تم التركيز فيه على

العناصر الأساسية للزيادة السكانية، أي الحركة الطبيعية (الولادات والوفيات) من جهة، والحركة غير الطبيعية للسكان (الهجرة/ العمالة الوافدة). إضافة إلى ذلك، فقد تناول البحث المذكور الآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عن الزيادة السكانية في دولة قطر، والتوجهات الممكنة لمعالجة الآثار السلبية للزيادة السكانية وتداعياتها.

❖ **توقيع مذكرة تفاهم بين اللجنة وجامعة قطر:** في ضوء الدور الذي تقوم به اللجنة الدائمة للسكان في متابعة تنفيذ السياسة السكانية ومراجعتها وتطويرها، ومتابعة الإجراءات الهادفة إلى إدماج القضايا السكانية في الخطط التنموية الشاملة ولاسيما في المجالات الاجتماعية والصحية والتربوية والإعلامية والثقافية والبيئية، وإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالسكان، الهادفة إلى معرفة الواقع الاجتماعي في الدولة بما يساعد على تطوير السياسات والبرامج السكانية، وضمن مساعيها الرامية إلى تعزيز الشراكة المجتمعية مع مختلف الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية بالدولة، أبرمت اللجنة بتاريخ 2018/9/12 مذكرة تفاهم بينها وبين جامعة قطر.

❖ **المشاركة في ورشة العمل الثانية بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية في دولة قطر:** شارك المكتب الفني للجنة في فعاليات ورشة العمل الثانية التي انعقدت في الدوحة يومي 25 و26 سبتمبر 2018 حول موضوع تحديث الإحصاءات الرسمية في دولة قطر، والتي نظمتها وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (جهاز التخطيط والإحصاء حالياً) بالتعاون مع شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة في إطار مشروع تحديث النظام الإحصائي للوزارة.



❖ **إنجاز التقرير الوطني الموسوم بـ «حالة سكان قطر 2018»:** انتهى المكتب الفني للجنة في نهاية شهر أكتوبر 2018 من إعداد التقرير الوطني الموسوم بـ «حالة سكان قطر 2018: عام على انطلاق السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022»، والذي يهدف بشكل أساسي إلى وضع صانعي القرار في صورة الواقع السكاني على مختلف مستوياته وأبعاده وتطوراتها.

❖ **إنجاز دراسة «العمالة المنزلية في دولة قطر»:** في مطلع شهر نوفمبر 2018، أنجز المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بالتعاون مع إدارة التخطيط والجودة بوزارة الداخلية وإدارة الإحصاءات السكانية والاجتماعية بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء (جهاز التخطيط والإحصاء حالياً) الدراسة الخاصة بـ «العمالة المنزلية في دولة قطر: أعدادها وخصائصها»، والتي تهدف إلى دراسة التغير في أعداد العمالة المنزلية ونسبتها إلى مجموع العمالة الوافدة، والتعرف على توزيعها حسب الجنسية، والمهنة، والفئات العمرية، والحالة التعليمية وغيرها من الخصائص.

2. على المستوى الإقليمي

❖ **المشاركة في الاجتماع السابع عشر للجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون:** شارك المكتب الفني للجنة في الاجتماع السابع عشر للجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون الذي عقد في دولة الكويت يومي الأربعاء والخميس 10-11 أكتوبر 2018م، والذي ناقش الموضوعات التالية:

• متابعه تنفيذ الإطار العام للاستراتيجية السكانية بدول المجلس

• استبانة الواقع السكاني

• تقرير الواقع السكاني بدول المجلس

• موعد ومواضيع الاجتماع القادم للجنة



3. على المستوى العربي

❖ **المشاركة في المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية:** خمس سنوات بعد إعلان القاهرة المشاركات الدولية: في إطار التعاون بين جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) انعقد المؤتمر العربي للسكان والتنمية في بيروت خلال الفترة الممتدة من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2018. وقد شاركت اللجنة في هذا المؤتمر إلى جانب أكثر من مائة مشارك يمثلون 21 دولة بمن فيهم ممثلي المؤسسات الحكومية من وزراء وكبار مسؤولين في الوزارات المعنية ذات العلاقة بالسكان والتنمية ومجالس السكان الوطنية والبرلمانيين وممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والخبراء والإعلام وجهات معنية أخرى. ويأتي هذا المؤتمر في إطار تقييم الإنجازات والعقبات التي تواجهها قضايا السكان في المنطقة العربية منذ إعلان القاهرة 2013؛ وذلك مواءمة لقضايا السكان وأجندة التنمية المستدامة 2030.

4. على المستوى الدولي

❖ **المشاركة في أعمال الدورة (51) للجنة السكان والتنمية التابعة للأمم المتحدة في نيويورك:** ترأس سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب، وزير التخطيط التنموي والإحصاء (رئيس جهاز الإحصاء حالياً) ورئيس اللجنة الدائمة للسكان وفد دولة قطر لاجتماعات أعمال الدورة الحادية والخمسين (51) للجنة السكان والتنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والتي انعقدت في نيويورك خلال الفترة 9 - 13 أبريل 2018 تحت شعار «المدن المستدامة، التنقل البشري والهجرة الدولية». وقد ألقى سعادة الدكتور صالح كلمة في الجلسة الافتتاحية لهذا الاجتماع تم التركيز فيها على إنجازات دولة قطر في مختلف المجالات، إضافة إلى اللقاء على هامش الاجتماع مع عدد من ممثلي الدول المشاركة فيه.

❖ **المشاركة في المنتدى الحضري العالمي التاسع بـ «كوالالمبور»:** في إطار الدعوة الموجهة لدولة قطر لحضور الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي المنظم في مدينة كوالالمبور (ماليزيا) خلال الفترة من 7 - 13 فبراير 2018، شاركت اللجنة الدائمة للسكان في أعمال هذه الدورة حول السبل الكفيلة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وطرق الالتزام بتنفيذها من خلال ثلاث مداخل أساسية، هي:

- التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي وإنهاء الفقر
- الاستدامة والإدماج الشامل في التقدم الحضري والفرص للجميع
- البيئة المستدامة والتنمية الحضرية

رابعاً التوعية والإعلام



1. نشرة «سكان»

ضمن خطتها الإعلامية، أصدرت اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2018 أربعة أعداد (39 و 40 و 41 و 42) من نشرتها الفصلية «سكان» باللغتين العربية والإنجليزية.

وتحرص اللجنة الدائمة للسكان من خلال هذه النشرة على إطلاع جمهورها من الباحثين والمختصين وصانعي القرار والجهات المعنية بالدولة على أحدث المستجدات وأهم الفعاليات المتعلقة بقضايا السكان والتنمية، بما يسهم في

تعميم الثقافة السكانية ونشرها على المستوى الوطني كأساس لكسب المزيد من الجهود الداعمة للسياسة السكانية الهادفة، أولاً وأخيراً، إلى تحسين نوعية حياة سكان دولة قطر من مواطنين ومقيمين. فعلى سبيل المثال، يتضمن العدد رقم 40 من النشرة مجموعة من الموضوعات التي تم في الأول منها عرض أهم ما جاء في التقرير السنوي الصادر عام 2018 عن منظمة الهجرة الدولية (وكالة الأمم المتحدة للهجرة)، حول واقع الهجرات الدولية وسبل إدارتها بناءً على مستجدات خارطة الهجرات الدولية وواقع اللاجئين والنازحين عبر العالم.

ونظراً لأن الأسرة هي الخلية الأولى في كل مجتمع، فقد تناول الموضوع الثاني من هذا العدد سمات الأسرة القطرية المتماسكة من حيث العوامل التي أدت إلى بعض التغير في حجمها وبنيتها، وفي أدوار كل من الجنسين فيها، حيث تحولت معظم الأسر القطرية من ممتدة إلى نووية.

وحرصاً منا على وضع القارئ الكريم في صورة آخر وأهم نشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني، ومشاركاتها في الفعاليات والاجتماعات والمؤتمرات والندوات ذات العلاقة بالقضايا السكانية على المستوى المحلي والعربي والدولي، فقد خصصنا الموضوع الثالث من هذا العدد لاستعراض هذه النشاطات خلال نصف عام من تاريخه.

أما الموضوع الأخير من موضوعات هذا العدد، فإنه يسلط الضوء بصورة مكثفة على مفهوم «التحليل الديموغرافي»، أي وصف العلاقات بين المتغيرات السكانية ودراسة الخصائص السكانية والتغيرات الكمية والنوعية التي يمكن أن تطرأ على هذه الخصائص.

2. تدشين الموقع الإلكتروني للجنة



دشن سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب، وزير التخطيط التنموي والإحصاء (رئيس جهاز التخطيط والإحصاء حالياً) ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، يوم الخميس الموافق 24 مايو 2018 الموقع الإلكتروني الجديد الخاص باللجنة الدائمة للسكان، بحضور منتسبي المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان وعدد من المدراء والخبراء بالوزارة.

3. التحضير للورشة التدريبية على الخطة الإعلامية الداعمة للسياسة السكانية

ضمن خطة العمل المشتركة (2018-2019) الموقعة بين اللجنة الدائمة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان (المكتب شبه الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي)، قام الأستاذ عبد الحميد صيام (أستاذ دراسات الشرق الأوسط والإعلام بجامعة رتغرز- نيوجرزي- الولايات المتحدة الأميركية)، والخبير الإعلامي المنتدب من قبل الصندوق، بزيارة لدولة قطر بتاريخ 6 مايو 2018 بهدف التحضير للورشة التدريبية المقررة في يناير 2019 بشأن الخطة الإعلامية الداعمة للسياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022.

وقد اشتمل برنامج الخبير الإعلامي منذ وصوله إلى الدوحة بتاريخ 6 مايو 2018 على عدد من اللقاءات، أهمها:

❖ الاجتماع بأعضاء المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان:

تم التركيز في هذا الاجتماع على الخطة الإعلامية وآليات تنفيذها في الورشة المقترحة في يناير 2019، والتي تهدف إلى تدريب المعنيين بهذا التنفيذ على كيفية توصيل مضمون السياسة السكانية للفئات المستهدفة بأدوات الاتصال الفعالة.

❖ الاجتماع بمجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية:

لكونهم حلقة الوصل الأساسية بين اللجنة الدائمة للسكان والجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية اجتمع الخبير الإعلامي برؤساء المجموعات المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية بحضور خبراء وباحثي المكتب الفني، حيث تبادل المجتمعون الأفكار والمقترحات المساعدة على تفعيل البرامج التوعوية التي تشملها الخطة الإعلامية الداعمة للسياسة السكانية والهادفة إلى تغيير السلوك الجمعي لدى أفراد المجتمع بصورة أكثر إيجابية.